

سياسة دونالد ترامب الخارجية اتجاه القضايا الجيوستراتيجية الشرق أوسطية
الملف النووي الإيراني أنموذجاً

Donald Trump's foreign policy towards Middle Eastern geostrategic issues, the Iranian nuclear file as an example

أ.م.د. سماح مهدي صالح العليايوي
كلية العلوم السياسية/جامعة الكوفة

Asst Prof Dr.Samah Mahdi Saleh Al-Aliawi

Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.178\(A\).21804](https://doi.org/10.36322/jksc.178(A).21804)

المُلخَص:

تعد "الترامبية" من الظواهر المعقدة في السياسة الخارجية الأمريكية التي برزت مع تولي الرئيس "دونالد ترامب" السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حيث ركزت على استثارة العواطف الشعبوية الوطنية بالاستناد إلى الخلل في الأداء الحكومي في تحقيق التنمية العامة، مع إشاعة الفرقة الأثنية والابتعاد عن مفهوم التعددية الديمقراطية، ولم تتعد "الترامبية" عن سياسة القوة على اعتبارها ركيزة في السياسة الواقعية الأمريكية، لكنها أكدت على أهمية المكانة الأمريكية بعيداً عن كل الاعتبارات الأخلاقية بغية تحقيق الصفقات الربحية، لذلك جاء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني "٥ + ١".
الكلمات المفتاحية: الترامبية، استراتيجية الأمن القومي، الشعبوية، الانعزالية، الاتفاق النووي.

Abstract:

Trumpism is a complex phenomenon in American foreign policy that emerged with President Donald Trump taking power in January 2017, as



it focused on arousing national populist emotions based on the government's failure to achieve general development, while spreading ethnic division and moving away from the concept of democratic pluralism. Trumpism did not move away from power politics as a pillar of American realpolitik, but it emphasized the importance of American status away from all moral considerations in order to achieve profitable deals, hence the American withdrawal from the Iranian nuclear agreement "5 + 1".

Keywords: Trumpism, National Security Strategy, Populism, Isolationism, Nuclear Agreement.

المقدمة:

مثلت سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مرحلة هامة في السياسة الليبرالية إذ طرح مجموعة من الركائز التي تقوم على تعزيز الرؤية الشعبوية المطالبة بإجراء عملية التغيير الجوهرية في النظام السياسي الديمقراطي، ودعم شريحة واسعة من المواطنين المتأثرين بالسياسات الليبرالية، والتي جسدت في مجملها ظاهرة "الترامبية" حيث شعار: "أمريكا أولاً"، والمتضمن إيهام الشعب الأمريكي بأنه محور القرار، والانعزال عن العالم الخارج، والذود عن المصالح العليا على حساب الشركاء والحلفاء، والأخذ بنظرية الصفقات والربح والخسارة مقياساً للتعاملات الخارجية بعيداً عن الشرعية الدولية، لذلك جسد الملف النووي الإيراني مركزاً للتجاوزات في المجتمع الدولية، إذ مثلت إيران خطراً مؤكداً على المصالح الأمريكية - الإسرائيلية والتوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي وجد تفسيره في انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران في أيار/مايو ٢٠١٨.



أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أن الظاهرة "الترامبية" في السياسة الخارجية الأمريكية دعت إلى تحقيق المكاسب العليا بعيداً عن المبادئ الأخلاقية، لذلك أثارة مسألة الملف النووي الإيراني على الرغم من عقد اتفاق المجموعة الدولية "٥ + ١"، إذ ركز إدارة الرئيس "دونالد ترامب" على ضرورة تفكيك الاتفاق النووي واصفاً إياه بالاتفاق الخطير، مقابل إمكانية الوصول إلى اتفاق أفضل يحقق الغايات الأمريكية.

إشكالية البحث:

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "طبيعة سياسة الرئيس دونالد ترامب "الترامبية" حيال القضايا الهامة في الشرق الأوسط، لا سيما الملف النووي الإيراني"، إذ طرح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" سياسة تقوم على الرؤية الشعبوية التي تحقق المصالح الأمريكية بعيداً عن القيم السياسية وتقوم على مواجهة الدول المناهضة والمعادية للسياسة الأمريكية - الإسرائيلية، لذلك ركزت "الترامبية" على ملف إيران النووي كونها من الدول المحورية الداعمة للقضية الفلسطينية. وعليه تتبين التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الظاهرة الترامبية؟
- ما هو موقف الترامبية من الملف النووي الإيراني؟

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يتمحور البحث حول السياسة الأمريكية للمدة الزمانية في عهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خلال الأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١، فضلاً عن الأطر المكانية المتعلقة بدور بالسياسة الخارجية الأمريكية المتبعة إزاء الملف النووي الإيرانية، لا سيما في الكشف عن تأثير ما يسمى بالظاهرة "الترامبية" على استمرار اتفاق المجموعة الدولية "٥ + ١"، إذ أن مسألة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي من المسائل التي حفزت على إقامة الصراعات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط.



فرضية البحث:

يفترض البحث أن المبادئ العامة التي طرحها الرئيس "دونالد ترامب" اعتبرت منهجاً عملياً في السياسة الخارجية الأمريكية بعنوان الترامبية، إذ أخذت من تحقيق المنفعة غاية قصوى لا تعترف بالمبادئ الإنسانية أو الاتفاقات الدولية، لذلك ركزت الإستراتيجية "الترامبية" على مواجهة القدرات الإيرانية عن طريق الانسحاب من الاتفاق النووي، وزيادة العقوبات الاقتصادية التي تقيد قدرات النظام الإيراني.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تتبع تشكل الظاهرة "الترامبية" في السياسة الأمريكية، والتي تعتمد على الشعبوية أداة للوصول إلى أهدافها البراغماتية، فضلاً عن اقتفاء السياسة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي وصولاً إلى مرحلة الاتفاق الدولي، ومن ثم تدخل الظاهرة "الترامبية" في إسقاط الاعتبارات الأممية لتحقيق الأهداف الرابحة في محاصرة القوى المناهضة.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطلبين، إذ في المطلب الأول: "السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الظاهرة الترامبية". والمطلب الثاني: "موقف الترامبية من الملف النووي الإيراني". الدراسات السابقة:

١. دراسة "فلينت ليفيريت" بعنوان: "العلاقات الأمريكية - الإيرانية: نظرة الى الوراء... نظرة إلى الأمام"، في العام ٢٠٠٧، إذ تناولت الدراسة أحداث ووقائع أثرت على مستوى العلاقات بين الطرفين بين الطرفين، والتعاون في حقبة زمنية محددة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.



٢. دراسة "دعاء منعم ياسين" بعنوان: "العلاقات الأمريكية - الإيرانية وأمن الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، في العام ٢٠١٨، إذ العلاقات الأمريكية - الإيرانية منظر تاريخي، والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقات في منطقة الخليج العربي، والرؤية المستقبلية للعلاقات الأمريكية - الإيرانية.

٣. دراسة "أحمد عبد الكاظم موسى" بعنوان: "مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣"، في العام ٢٠١٥، إذ تناولت الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ومقومات والمتغيرات المؤثرة على مكانة إيران الإقليمية، لا سيما في المنظر الاستراتيجي الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الظاهرة الترامبية:

تعد "الترامبية" (Trumpism) من أبرز الظواهر المثيرة للجدل في السياسة الأمريكية، إذ توضحت معالمها مع ترشح عضو الحزب الجمهوري الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" (Donald Trump)، ضد عضو الحزب الديمقراطي "هيلاري كلينتون" (Hillary Clinton) عام ٢٠١٦، ثم تصاعدت الترامبية مع فوز الرئيس السابق "دونالد ترامب" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إذ تحولت إلى عقيدة سياسية أمريكية استمدت جذورها من فقدان الثقة في المؤسسات التقليدية جراء تأزم الواقع الاجتماعي، والتذمر الشعبي من أداء الطبقة السياسية، وتوسعت الترامبية في الإطار العالمي الذي شهد تصاعد الخطاب الشعبوي والتسويق الإعلامي للشخصية المقنعة. وبناء عليه، نقسم هذا المطلب على فرعين، هما: الفرع الأول، مفهوم الظاهرة الترامبية. والفرع الثاني، الإستراتيجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب.

الفرع الأول: مفهوم الظاهرة الترامبية

إن الترامبية هي ظاهرة سياسية برزت مع صعود الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" إلى سدة الحكم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأصبحت حركة اجتماعية ذات دلالات ثقافية تتجاوز الشخصية الفردية، إذ مزجت بين الشعبوية اليمينية وبين القومية^(١)، ومثلت الترامبية جوهر الرؤية السياسية الأمريكية، فهي



حصيلة الأفكار الشخصية والتوجهات الشعبوية غير المكتملة الأركان السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فضلاً عن إتباع طريقة عفوية غير متكلفة تقوم على التلقائية في إدارة الحكم أكثر من الاتكال على الخبرة والتجربة السياسية^(٢)، فقد أشار الرئيس "دونالد ترامب" خلال حفل تنصيبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قائلاً: "اليوم لا ننقل السلطة من إدارة إلى أخرى أو من حزب لآخر، ولكن ننقل السلطة من العاصمة واشنطن ونعيدها إليك أنت"^(٣)، وهي محاولة لتعزيز الثقة بالشعبوية، واختزال الشعب في كتلة مندمجة بإرادة عليا توصف العلاقة بين الرئيس والشعب بأنها إرادة عامة مجسدة في الحاكم.

وركز الرئيس "دونالد ترامب" في خطابه السياسي على معارضة النخب التقليدية، بالتزامن مع تدمير فئات واسعة من الشعب جراء تداعيات "العولمة، الهجرة، التفكك الاجتماعي، وتهديدات المؤسسات الليبرالية"، ورفع شعار: "أمريكاً أولاً"، إذ أكد على انتهاج المكانة الاستعلائية التي ترقى إلى مصاف العنصرية في خطو للانكفاء والانعزال عن الآخرين، فضلاً عن تغليب المصالح الأمريكية على الالتزامات في إطار المنظومة القانونية الدولية، وعدم إعطاء أهمية للعلاقات مع المؤسسات والحلفاء والأصدقاء إلا في إطار تحقيق الأرباح ومقدار الفائدة المرجوة، لذلك أشار الرئيس "دونالد ترامب" إلى فكرة الانعزالية في مضمار إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية على حساب أي علاقات أو تحالفات، ودون مراعاة للأصدقاء والحلفاء^(٤). وقد أسهمت مجموعة من العوامل في انتشار الظاهرة الترامبية، أهمها:

أولاً: استنزاف الإمكانيات الأمريكية جراء تنامي التوسع العسكري الخارجي في الحروب ونشر القواعد. ثانياً: انقسام المجتمع الأمريكي بسبب حالة من الاستقطاب بين التيار المؤيد للعولمة الذي يدعو للانتشار الخارجي، وبين التيار المؤيد للقومية الذي يؤكد على أولوية المصالح الداخلية^(٥). ثالثاً: فشل الإدارة الأمريكية في تحقيق الأمن الداخلي، وتصاعد العمليات الإرهابية. رابعاً: فشل الحروب الأمريكية بذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفغانستان والعراق.



خامساً: التأثير المباشر لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في نشر الترامبية وجذب الأنصار، عن طريق الخطابات التي تمس القضايا الهامة للأمريكيين العاديين.

سادساً: شعور الطبقات العاملة بالإحباط بسبب الأزمات المالية واعتبار النخبة السياسية مسؤولة عن التدهور.

إن الظاهرة الترامبية هي حصيلة تفاعل التحركات الشعبية لإعادة تشكيل العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، إذ أثبتت السياسة التقليدية عدم كفاءتها في إجراء التغيير الذي تتطلع إليه فئات المجتمع، وأن الشعبية التي تدعو إلى إعادة هيكلة السياسة الأمريكية كانت موجودة إلا أنها كانت في حاجة إلى الشخصية المؤثرة لإعادة تسويقها إلى المجتمع في مسار أكثر جرأة وأقل محافظة في إطار إعلامي متقن جيد توجيه الرأي العام، وتمتاز الظاهرة الترامبية بخصائص وسمات عدة، أبرزها:

أولاً: تغليب القومية "أمريكا أولاً"

لقد رفع الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شعار بعنوان: "أمريكا أولاً" بذريعة استعادة الدور الريادي العظيم للولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها^(٦):

١. حماية الوطن عبر ضبط الحدود، وتقييد الهجرة، ومواجهة الإرهاب الجهادي، وتقوية الدرع الصاروخي.
٢. توطيد دعائم الثقة عبر تعزيز الشركات الأمريكية لاستعادة القوة الوطنية والهيمنة على مصادر الطاقة.
٣. السلام عن طريق القوة عن طريق إعادة بناء القوة العسكرية ضماناً لاستمرارية التفوق الأمريكي.
٤. تمكين النفوذ الأمريكي التنموي عبر تأسيس شراكات مع الدول المتشابهة فكرياً لتعزيز السوق الحر.
٥. رفع شعارات: الأولوية، القومية، والحمائية الجمركية.
٦. توحيد المجهود العالمي ضد الحركات الإرهابية الراديكالية.



٧. إعادة تقاسم الأعباء داخل التحالفات، لا سيما حلف شمال الأطلسي.

٨. تحقيق مصالح أمريكا على حساب الحلفاء، وأن رفض المجتمع الدولي والحلفاء يتم التصرف أحادياً. ويعتقد "دونالد ترامب" أن مسار العولمة أثر على المكانة الأمريكية حيث التكاليف الباهظة لحروب مستمرة انعكست على تعزيز المكانة العالمية للمنافسين أبرزهم الصين وروسيا، كما انتقد التحالفات التي تمثل عبأً أمنياً واقتصادياً على الولايات المتحدة مقابل تدني عوائدها، وأشار قائلاً: "ينبغي على البلدان أن تسدّد لأمريكا تكاليف الدفاع عنها"^(٧)، وعليه بدأت الإدارة الأمريكية تطلب من الحلفاء والأصدقاء تحمل تكاليف الحماية، إذ أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن ثلاثة قمم عقدها خلال زيارته إلى السعودية في أيار/مايو ٢٠١٧، وعقد اتفاقيات وصفقات تتجاوز قيمتها (٤٠٠) مليار دولار فسرت على أنها جزء من نظام الحماية الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكم في السعودية.

وفي خطاب الرئيس "دونالد ترامب" في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في الدورة المرقمة (٧٣) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، صرح قائلاً: "نحن نرفض أيديولوجية العولمة ونعتقد عقيدة الوطنية"، أي أن الولايات المتحدة سوف تركز على تطوير قدراتها الذاتية لاستعادة قوتها الكامنة بعيداً عن الأمم الأخرى^(٨)، إذ لم تراعي الولايات المتحدة أي التزامات دولية، وإنما تحقيق المصالح القومية العليا على حساب مصالح الحلفاء والشركاء، ودون النظر إلى طبيعة تبدل المراكز في التحالفات الجديدة.

ثانياً: نشر الرؤية الشعبوية

تعرف "الشعبوية" (Populism) بأنها: المواقف السياسية المؤكدة على فكرة "الشعب" بالمقارن مع "النخب"، وهي أيديولوجية تمثل "الشعب" على اعتباره قوة أخلاقية تتناقض "النخبة" الفاسدة والأنانية، وتعرف "الشعب" إلى أسس طبقية أو عرقية أو وطنية، وتصف "النخبة" بأنها كيان متجانس يضم المؤسسات كافة، والتي تهتم بتقديم مصالحها الشخصية^(٩)، وتنتج الشعبوية عن تعاضد الأزمات الناجمة من سوء إدارة الحكم أو



المجتمعات، وقد تستند على أفكار يمينية، أو يسارية، أو وسطية، ويمكن أن تكون ذات طابع سلطوي أو حركة إقصائية، وتستنهض الشعبوية عن طريق استفزاز المشاعر الوطنية القومية.

إن الشعبوية تتجسد في ثلاثة أنماط، هي: "الشعبوية الثقافية" التي تركز على الأصول الدينية والعرقية للمواطنين الأصليين، وتعد غيرهم دخلاء يجسدون تهديداً للدولة القومية، و"الشعبوية الاقتصادية والاجتماعية" التي تتهم النخب الحاكمة بدعمها للمستثمرين على حساب العمال، و"الشعبوية المضادة للمؤسسات التقليدية" ترى أن الشعب ضحية لسياسات النخب العدائية^(١٠).

إن التوجهات الشعبوية الأمريكية وجدت مسارها مع تصريح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قائلاً: "لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"^(١١)، إذ سعى إلى تحفيز المشاعر القومية المتطرفة عبر تأجيج مشاعر الجماهير، فقد هاجم المنظومة القيمية الديمقراطية التي تؤمن بالتنوع الثقافي والعرقى، كونها تمنع تحقيق الشعب المتجانس والنقي عرقياً، والتوجه إلى زعزعة الأوضاع لتغيير مسار الحكم، والادعاء بأن الشعب يمثل مصدر السلطة في الأنظمة الديمقراطية وتوظيفه للطعن في وطنية المعارضين، والتشكيك في أداء المؤسسات الحاكمة والهجوم على نخبها، وأثارة النزعات العنصرية ومعاداة الأجانب لتعزيز الشعور بالتفوق الثقافي، فضلاً عن التدني في مستوى الخطاب السياسي^(١٢).

ثالثاً: المزج بين الشعبوية والقومية الأنانية

لقد أثار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" المشاعر الوطنية خلال خطاباته لترسيخ مكانة الترامبية داخل المجتمع، إذ استغل مشاعر التهميش والإحباط التي سيطرة على فئات كبيرة من المجتمع الأمريكي، وتصدير شخصيته على أنها المنقذة من النخب السياسية والإعلامية البائسة، وتنامي الشعور بالاستعلاء الترامبي إلى درجة التفاخر بالعرق الأبيض مع تهميش الطبقات الأثنية الأخرى في ضوء تقليص القوانين الديمقراطية وسن قوانين تتسم بالشعبوية الاستعلائية.



كما انتقد الرئيس "دونالد ترامب" التعددية التي تنتقص من الأفكار الوطنية، وتقوض وحدة الأمة الأمريكية القومية، فقد دعا إلى ضمان تحقيق المصالح الأمريكية العليا بعيداً عن مراعاة مصالح الحلفاء، ورأى أن سياسة التحالفات والالتزامات الدولية تستنزف قدرات الولايات المتحدة وتضعف اقتصادها؛ وتصب في مصلحة المنافسين الروسيين والصينيين إذ تعزز من مكانتهم العالمية.

رابعاً: الانعزالية

إن فكرة الانعزالية تعود على الرئيس الأمريكي الأسبق "أندرو جاكسون" (Andrew Jackson) الذي دعا إلى التوجه الانعزالي والتقليل من الارتباطات الدولية، والانحياز إلى الأولويات القومية، وعدم التدخل في أي صراع خارجي إلا في حالة الدفاع عن النفس، بينما يتبنى أنصار الرئيس الأمريكي الأسبق "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) نظرة ليبرالية تدعو إلى الانخراط في القضايا العالمية^(١٣)، لذلك مثلت الولايات المتحدة أقوى التحالفات العالمية على ضفتي الأطلسي والهادي.

لقد صرح الرئيس "دونالد ترامب" في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونجرس في شباط/فبراير ٢٠١٩، قائلاً: "إن الدول العظمى لا تخوض حروباً لا نهاية لها، نحن الآن نعيد قواتنا إلى الوطن فلقد تم انتخابي لتحقيق هذه المهمة"^(١٤)، إذ أكد أن التدخلات العسكرية الأمريكية في الصراعات البعيدة جغرافياً لا تصب في مصلحة أمريكا، وأن واشنطن غير قادرة على تحمل أعبائها بمفردها على نحو لا يخدم مصالحها العليا، لذلك وجد المبرر لعودة الجنود الأمريكيين.

لهذا سعى الرئيس "دونالد ترامب" إلى إعادة تموضع القوات الأمريكية في مراكز النقل الاستراتيجي العالمي، والاعتماد على الحلفاء الإقليميين للقيام ببعض الأدوار بالوكالة، وبناء عليه أعادت الولايات المتحدة تشكيل الاصطفافات الإقليمية والدولية، وإدارة عمليات التوازن عن بعيد في خطوة لتجنب الانخراط العسكري المباشر في الصراعات، لا سيما في أوروبا وآسيا الباسفيك والشرق الأوسط^(١٥)، فضلاً عن تقليل الالتزامات العسكرية



الدولية التي أرهقت القوة الأمريكية، وعلى هذا الأساس جاء القرار بتوقيع اتفاقية السلام مع حركة طالبان لإنهاء الحروب اللا نهائية التي تخوضها القوات الأمريكية، والتفرغ لمواجهة النفوذ الروسي- الصيني الساعي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحهما.

خامساً: براغماتية الصفقات والحماينة

إن العقيدة السياسية للرئيس "دونالد ترامب" تقوم على مبدأ "الصفقة الرابعة والبراغماتية البحتة"، كونه رجل أعمال تصدر المشهد من خارج المؤسسة السياسية التقليدية، ولم يميز بين سلوكه على اعتباره رجل أعمال وبين سلوكه على اعتباره رئيس دولة، إذ أهتم بمبدأ "الصفقة" على اعتبارها مبرر لأي سلوك خارجي أو داخلي، وأصبح ينظر للشؤون السياسية والأمنية والاجتماعية من منظور تجاري لتحقيق أقصى استفادة، وعدم الاكتراث بالشراكات الإستراتيجية طويلة المدى، إذ أن منهجه لا يعترف بأي معايير أخلاقية أو أيديولوجية، وإنما ينصب على البراغماتية أساساً لتحقيق المصالح الأمريكية^(١٦).

وسعى الرئيس "دونالد ترامب" إلى تغيير موازين النظام التجاري الدولي تغليباً للمصالح الأمريكية العليا، إذ وضع السياسة الحماينة شرطاً أساسياً في استراتيجية الأمن القومي لمواجهة المنافسة، لا سيما الصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي، فقد فرض ضرائب على الواردات بقيمة (٤٥) بالمئة بهدف حماية الصناعة المحلية وتعزيز قدراتها الاقتصادية، وحماية العمال المتضررين من المعاهدات التجارية، فضلاً عن جذب المستثمرين وشركاتهم إلى داخل الأراضي الأمريكية من أجل تحقيق فائض في ميزان التجاري، والمحافظة على الوظائف الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تغيير نظام المبادلات الحرة وقوانين اقتصاد السوق بين واشنطن وحلفائها، وأسهم في تعطيل نمو الاقتصاديات المنافسة^(١٧). فالأولوية تتعلق فقط بحماية الاقتصاد الأمريكي دون الوضع في الاعتبار أي عواقب قد تلحق الضرر بالآخرين.

سادساً: التحلل من الالتزامات الدولية



إن الرئيس "دونالد ترامب" لم يحبذ العمل الجماعي الذي تجسد في شعار: "أمريكا أولاً"، وأشار أن الاتفاقيات التي التزمت بها واشنطن أضعفت مكانة أمريكا، لذلك سعى إلى إلغاء بعض الاتفاقيات وإعادة النظر في الأخرى، مثل: إيقاف المشاركة في اتفاقية باريس للمناخ "كوب" (COP)، وإعادة النظر في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" (NAFTA)، وخروجه من منظمة "اليونسكو" (UNESCO)، ولجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والامتناع عن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" (UNRWA)، والانسحاب من الاتفاق النووي المعقود بين منظمة الأمم المتحدة وإيران، وتفضيل إقامة علاقات تجارية ثنائية على صيغة الاتحاد الأوروبي^(١٨).

سابعاً: معاداة وسائل الإعلام التقليدية

تبنى الرئيس "دونالد ترامب" أسلوب غير معهود في التواصل مع الجمهور فلم يركز على المؤتمرات الرسمية أو البيانات الإعلامية، وإنما اعتمد على منصة "إكس" (X) للتعبير عن آرائه وإعلان قراراته، بهدف تجاوز نقدية الإعلام التقليدي الذي وصفه بتحريف الحقائق لخدمة أجندات معادية، وأطلق منصبه الخاصة "تروث سوشال" (Truth Social) لتعكس رؤيته للإعلام الحر غير المقيد بالخبز الإعلامية.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب

إن الرئيس "دونالد ترامب" في خطابه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أشار إلى ثلاثة تهديدات حيوية تواجه الولايات المتحدة، وهي: طموحات روسيا والصين، والدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية، والجماعات الإرهابية الجهادية، لذلك قدم مجموعة من المختصين، أبرزهم: العسكري "هربرت ماكاستر" (Herbert McMaster)، و"دينا باول" (Dina Powell)، و"ناديا شادلو" (Nadia Shadlow)، استراتيجية الأمن القومي بعنوان: "أمريكا أولاً"^(١٩)، وتتضمن مرتكزات أساسية، هي:



أولاً: حماية الشعب والوطن وطريقة الحياة الأمريكية

تضمنت حماية الشعب الأمريكي وحدوده عن طريق الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة التهديدات البيولوجية والأوبئة، وتعزيز مراقبة الحدود، وإصلاح نظام الهجرة، فضلاً عن تفكيك الجماعات الإرهابية والقضاء على مصادر التهديدات الخارجية في إشارة إلى سعي كوريا الشمالية إلى امتلاك الأسلحة النووية والدعم الإيراني للتنظيمات الجهادية التي تهدد الولايات المتحدة، والتي تستغل انفتاح المجتمع الأمريكي، وترتكز على الاتصالات المشفرة، وتحظى بدعم بعض الدول^(٢٠).

وأشارت الوثيقة إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية عن طريق تبادل المعلومات الاستخبارية مع الشركاء والحلفاء، وقيام القوات الأمريكية بعمليات مباشرة ضد التنظيمات الإرهابية، لا سيما ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الإرهابي، وتعزيز القدرة على الصمود، فضلاً عن حماية الأمن القومي الأمريكي في عصر الإنترنت والهجمات السيبرانية في ستة مجالات، هي: "الأعمال المصرفية والمالية، الاتصالات، النقل، السلامة، الطاقة، والأمن الوطني" عن طريق إعطاء الأولوية للجهود الحماية وتحسين الأمن في البنية التحتية الحيوية، والتعاون مع الشركاء^(٢١).

وتقر وثيقة الأمن القومي بقدرة الإدارة الأمريكية على معالجة التحديات والتهديدات التي تهدد النظام الديمقراطي أم النظام الاقتصادي أو الكوارث الطبيعية، وتتعلق من عمل الحكومة المركزية والوكالات الاتحادية في ضمان الاستقرار، وتوجيه المجتمع للاستثمارات الواعية للتكيف بغية حماية الأجيال، وتوجيه القطاعين العام والخاص ووسائل الإعلام إلى مواجهة التحدي الخارجي للنظام الديمقراطي.

ثانياً: تعزيز الرخاء الأمريكي

شمل عناصر ثلاثة، هي: "تدعيم قاعدة الابتكارات الأمنية الأمريكية وحمايتها، وتعزيز تبادل العلاقات الاقتصادية الحرة العادلة، والهيمنة على مصادر الطاقة"، فقد أشارت وثيقة الأمن القومي إلى أن الأعمال



التجارية والتنظيمية والابتكارية الأمريكية تسرق من الصين، ويجب على أمريكا إعادة هيكلة قوتها الاقتصادية واستعادة الثقة بأنموذجها الاقتصادي، والحفاظ على نظام اقتصادي دولي منصف ومتبادل يعزز النفوذ الأمريكي وينهض بالرخاء والسلام العالمي، فضلاً عن استغلال الموارد المحلية وكفاءة الطاقة، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأمريكية عن طريق تحسين تكنولوجيا الطاقة بما فيها النووية^(٢٢).

ثالثاً: تعزيز السلام عن طريق القوة

أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن القوة هي أداة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في النظام السياسي الدولي، وتشمل ثلاثة عناصر، هي:

١. "تجديد القدرات العسكرية الأمريكية" إذ سعت الولايات المتحدة إلى تجديد القدرات العسكرية بما فيها الأسلحة النووية، وقاعدة الدفاع الصناعية، والفضاء الرقمي - الإلكتروني عن طريق إعادة تشكيل مجلس الفضاء الوطني الذي دمج جميع قطاعات الفضاء لدعم الابتكار والقيادة^(٢٣).

٢. "تعزيز القدرة التنافسية الأمريكية" فقد حددت استراتيجية الأمن القومي ثلاثة منافسين، هم: القوى الرجعية روسيا والصين، والدول المارقة كوريا الشمالية وإيران، والمنظمات الإرهابية، إذ تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها العظمى، كما تسعى الصين إلى إزاحة أمريكا عن طريق أنموذجها الاقتصادي، وتهدف روسيا والصين إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب^(٢٤).

٣. "تعزيز الاستخبارات العسكرية الأمنية" عبر التنسيق مع الشركاء والحلفاء لاستخدام المصادر الغنية بالمعلومات والقيام بأنشطة استخباراتية هجومية، وتحسين قدرات التجسس على الإرهابيين^(٢٥).

٤. "تعزيز الدبلوماسية الأمريكية" التي تعد من الأدوات المتممة للقدرة العسكرية في المناطق غير المستقرة التي تحتاج إلى حلول دبلوماسية بعيداً عن استخدام القوة المباشرة.

رابعاً: تعزيز التأثير المتقدم الأمريكي



أكدت استراتيجية الأمن القومي على تقوية العلاقات مع الشركاء لتحقيق أمن ومصحة الولايات المتحدة، وتحقيق أفضل النتائج في اللقاءات والمؤتمرات المتعددة الأطراف، وترى أن السياسة الأمريكية باعتبارها قوة إيجابية يمكن أن تسهم في تهيئة الظروف للسلام والازدهار والتنمية في المجتمعات الناجحة، أي الدول التي تتشاطر مع الولايات المتحدة في الأفكار والرؤى.

رابعاً: أطر التعامل الخارجي الأمريكي

إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي اعتمدت على الشعبية بدلاً عن الليبرالية، في حماية الحدود والاقتصاد والمجتمع، إذ وضعت "أمريكا أولاً" في اتجاهه، والعالم في اتجاه آخر، لذلك تصف علاقات الولايات المتحدة مع روسيا والصين بأنها علاقات تقوم على التنافس، إذ ترى أن السلاح الروسي يشكل تهديداً للأمن الأمريكية، وتسعى الصين إلى محاصرة القوة الاقتصادية الأمريكية، غير أن رؤية وثيقة الأمن القومي تتناقض مع سياسة الرئيس "دونالد ترامب" الذي أبدى إعجابه من الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" (Vladimir Putin)، وقلل من الثقل الاقتصادي الصيني العالمي عن طريق زيادة الرسوم.

وتعتمد استراتيجية الأمن القومي على النظرية الواقعية، لأن السياسة الأمريكية واقعية سواء أكانت ليبرالية أم شعبية، إذ لم تخلق استراتيجية الأمن القومي تحولاً في القوة العسكرية الأمريكية، وإنما على العكس زادت النفقات العسكرية عن طريق حرية التدخل العسكري المنفرد، والعلاقات التحالفية المتبادلة، وإعادة التوازن إلى موارد القوة الاقتصادية لمواصلة الوجود العسكري بغية الضغط المضاد ضد الخصوم^(٢٦). لكن استراتيجية الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لا تؤمن بالتدخل الدولي الإنساني على اعتباره الدافع لإعادة تشكيل الأنظمة السياسية في الدول المربكة، لا سيما إذا كانت هذه الدول لا تمس المصالح الأمريكية، لكن حينما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري بالاعتماد على مبدأ المصلحة، إذ يرفض الرئيس "دونالد ترامب" الدفاع عن أي دولة ما لم تدفع مقابل^(٢٧).



وتتطلق استراتيجية الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من سياسة الصفقات الخاضعة لاعتبارات الربح والخسارة، فقد نصت وثيقة الأمن القومي الأمريكي على آلية الصفقة الدبلوماسية ما بين أمريكا والهند بغية مواجهة التحدي الصيني، كذلك علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي وردت في صيغة الصفقات السياسية والتسليحية لمواجهة إيران أو لمحاربة تنظيم "داعش" الإرهابي^(٢٨).

كما أن استراتيجية الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" تفضل العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف، فقد أشار إلى عدم رغبته في دعم حلف الشمال الأطلسي الذي وصفه بأنه: "عفا عليه الزمن"، وتراجع عن بعض الاتفاقات الدبلوماسية، مثل: اتفاق باريس للمناخ، وقد خالف قرارات الشرعية الدولية إذ اعترف بالقدس عاصمة إلى "إسرائيل"، ولم يحترم الاتفاقات الدولية إذ رفض الإقرار بالاتفاق النووي مع إيران، فضلاً عن تهديد الدول التي تدعم القيادات الفلسطينية^(٢٩).

وأكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن منطقة الشرق الأوسط تتضمن تهديدات، هي: "التوسع الإيراني، تصدير الإرهاب، المنظمات الإرهابية، عدم الاستقرار الاقتصادي، التناحرات الإقليمية، الركود الاجتماعي والاقتصادي، أيديولوجيا الجهاديين، ويشترك تنظيم داعش والقاعدة بشأن عدم الاستقرار"، إذ تقوم إيران بتوسيع نفوذها عن طريق الشركاء والوكلاء، وانتشار الأسلحة والتمويل، وتطوير القذائف الباليستية والقدرات الاستخبارية، وتضطلع بأنشطة الكترونية معادية^(٣٠).

وترى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط يكون عبر مواجهة الجماعات الإرهابية وإيران، مما يخلق أدراكاً بأن إسرائيل ليست سبب الأزمة، لذلك فإن إدارة الرئيس "دونالد ترامب" لا تعتبر العربي- الإسرائيلي مدخلاً لأزمة المنطقة، وينبغي إقامة السلام الإقليمي القائم على الشراكة بين إسرائيل والدول العربية الحليفة أم الدول المعارضة فتعد دول راديكالية^(٣١).



وتطرح استراتيجية الأمن القومي خطط لمواجهة التحديات في الشرق الأوسط عن طريق التعاون مع الشركاء، لا سيما إسرائيل والسعودية الإمارات العربية، فمن الجانب السياسي تضمنت دعم جهود التصدي للأيدولوجيات العنيفة، وتعزز الشراكات والاصلاحات للمساعدة على النهوض بالأمن، وإنهاء الأزمة السورية، وتعزز الشراكة الإستراتيجية مع العراق، والالتزام بمساعدة الشركاء لا سيما الخليجيين لتحقيق منطقة مستقرة ومزدهرة. ومن الجانب العسكري تضمنت العمل مع الشركاء لتقييد نفوذ إيران وحرمانها من امتلاك سلاح نووي، ومساعد الشركاء على شراء الدفاع الصاروخي، وتعزيز مؤسساتهم لمكافحة الإرهاب والتمرد، والاحتفاظ بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وأشارت الإجراءات الاقتصادية إلى تشجيع دول المنطقة، لا سيما السعودية على تحديث اقتصادها، وتحفيز التطورات الإيجابية عن طريق المشاركة الاقتصادية، ودعم الاصلاحات التي تبدأ في معالجة عدم المساواة التي يستغلها الارهابيون^(٣٢).

يتبين مما سبق أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في العام ٢٠١٧، اعتمدت على التوجهات الانفرادية لرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إذ تحدثت عن المبادئ الأساسية للولايات المتحدة في إطار شعوي من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية العليا من دون التوفيق بين الطموحات الأمريكية وبين مصالح الحلفاء والشركاء، فقد طرحت استراتيجية الأمن القومي تغييرات عميقة مست السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية في قيادة العالم الحر وإدارة العلاقات المتعددة، وحاولت إلغاء فكرة الدفاع الأمريكي عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان إذ اعتمدت على مقدار القيمة المتحققة من أي تحالف أو اتفاق.

المطلب الثاني: موقف الترامبية من الملف النووي الإيراني:

تعد إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي من أبرز اللاعبين الإقليميين، وقوة مؤثرة تسعى إلى بسط نفوذها في الشرق الأوسط، إذ تمكنت من توظيف مقومات القوة التي تمتلكها سواء أكانت مادية أم معنوية، واستثمار المتغيرات الإقليمية عن طريق استراتيجيتها القائمة على التدخل، الأمر الذي عدته الولايات المتحدة قوة ذات



تأثير سلبي على مسار تحقيق أهدافها في المنطقة، وقد شهدت العلاقات الأمريكية - الإيرانية مراحل مختلفة من الصراع بعد توضيح الطموح النووي الإيراني الذي أسهم في زيادة التوتر الذي وصله إلى مرحلة انسحاب الولايات المتحدة في ظل الإدارة الترامبية من الاتفاق النووي المبرم مع إيران. وبناء عليه، نقسم هذا المطلب على فرعين، هما: الفرع الأول، التناقض الإيراني - الأمريكي إزاء الملف النووي. والفرع الثاني، تحرك الإدارة الترامبية تجاه الملف النووي الإيراني.

الفرع الأول: التناقض الإيراني - الأمريكي إزاء الملف النووي

بدأ الخلافات الأمريكية - الإيرانية مع انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، إذ خرجت إيران من الهيمنة الأمريكية مما شكل أزمة أمنية في الخليج العربي، لذلك أصدر الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) القرار (١٢١٧٠) الذي فرض عقوبات جمدت الودائع الإيرانية وحظر الاستثمارات الأجنبية في إيران، وفي المقابل بدأت إيران بتطوير قدراتها النووية السلمية إذ أعلنت في أوائل تسعينيات القرن العشرين أنها تسعى إلى تحقيق هدف الإنجاز السلمي بالكامل، وأن الاهتمام ينحصر بالتكنولوجيا النووية، ولا يخرج عن ذلك^(٣٣)، إذ أعطت معاهدة "عدم انتشار الأسلحة النووية" عام ١٩٦٨، بموجب المادة (٤) حق تطوير واستعمال وإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، وامتلاك الأجهزة والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بها، وأكد القادة الإيرانيون أن تطوير الطاقة النووية الإيرانية يهدف إلى توفير الطاقة السلمية التي تحتاجها إيران في مختلف المجالات، الاقتصادية، الكهربائية، والصحية، وحينما تطور إيران دورة الوقود النووي بإتقان فإنه يعطيها في المستقبل قدرة على تزود الدول الأخرى^(٣٤).

وتعتقد القيادة الإيرانية أن البرنامج النووي يشكل جزء من النهضة العلمية، ويوضح الأثنان الرؤية الإستراتيجية لمستقبل إيران، إذ صرح المرشد الأعلى "علي خامنئي" قائلاً: "إن قطار النهضة يسير بسرعة



بفضل التقنية النووية بالرغم أن البعض لا يشعر بذلك^(٣٥)، وبناء عليه، فإن إيران ترفض الفصل بين النهضة العلمية العالمية وبين عملية تخصيب اليورانيوم.

إن تطوير الطاقة النووية يعزز الاقتصاد الإيراني، لأن الوقود الأحفوري النفط والغاز يعد من المصادر الطاقوية القابلة للنضوب في المستقبل كونها من أنواع الطاقة غير المتجددة، وهذا يشير إلى ضرورة العمل على توفير موارد بديلة، لا سيما الطاقة النووية في ضوء وفرة اليورانيوم في وسط إيران، لذلك تعتبر الطاقة النووية أقل كلفة من غيرها بعد تزايد العقوبات الغربية على إيران، والتي انعكست على تراجع الاستثمارات وارتفاع معدلات التضخم والديون الخارجية^(٣٦).

ويدرك القادة الإيرانيين حجم العناء الذي يهدد بقاء النظام الإسلامي الإيراني، لا سيما أن إيران محاطة بدول تمتلك أسلحة غير تقليدية قابلة للتنفيذ في أي لحظة، مثل: روسيا من الشمال، وباكستان من الشرق، وإسرائيل من الغرب، فضلاً عن التدخل الأمريكي في الشؤون الإيرانية للقضاء على النظام الإسلامي واستبداله بقيادات موالية، لذلك ترى إيران ضرورة امتلاك مصادر عسكرية غير تقليدية لمواجهة أي عدوان يهدد أمنها ومصالحها، ويمكن الاعتداد بها في بيئة لا تخلو من المخاطر والقوة^(٣٧)، لهذا تنطلق إيران من استراتيجية إدراك التحديات من قبل القوى الإقليمية والدولية في إطار الاعتماد على الذات، وقد صرح نائب الرئيس الإيراني "عطا الله مهاجراني" في العام ١٩٩٣، قائلاً: "بما أن إسرائيل تقوم بمواصلة امتلاكها السلاح النووي، فمن الضروري على المسلمين أن يتعاونوا فيما بينهم لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة للحد من الانتشار النووي"^(٣٨).

إن امتلاك السلاح النووي يحقق مكاسب لإيران أبرزها توفير المكانة المرموقة للنظام الإيراني، وإعطاء إيران ميزة تفاوضية مع الخصوم، وتمكنها من تحقيق الأهداف الوطنية بأقل جهد، إذ تصبح إيران قوة إقليمية ودولية إذ ظهرت العديد من المؤشرات على توجهها لممارسة دور إقليمي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط،



إذ قدمت إيران رؤية استراتيجية لأمن منطقة الخليج العربي تقوم على استبعاد القوى الأجنبية، ومواجهة المشكلات عن طريق القوى الإقليمية في المنطقة من دون تدخل خارجي^(٣٩).

لقد اشتدت الخلافات الأمريكية - الإيرانية مع تفجر برج التجارة العالمية ومبنى البنتاباغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ قامت الولايات المتحدة بإدراج إيران على لائحة دول محور الشر التي أتهمت بدعم وتمويل الجماعات المتطرفة، كما أعلن الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة "منظمة خلق الإيرانية المعارضة" وهو "رضا جعفر زادة" في آب/أغسطس ٢٠٠٢، بأن إيران تمتلك منشأتين النوويتين سريتين لتخصيب اليورانيوم والمياه الثقيل^(٤٠)، وتعددت الأمور حينما التقطت الأقمار الصناعية صور لمنشآت نووية إيرانية قيد الإنشاء غير معلنة، مما دفع بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إطلاق تحقيق مكثف جاءت نتائجه بأن إيران لم تفي بالتزاماتها الدولية بوصفها دولة غير نووية، فضلاً عن قيام إيران بتخصيب اليورانيوم، وفصلت البلوتونيوم في منشأة نووية غير معلنة، وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" (Richard Boucher) بأن إيران تسعى إلى تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية إزاء ذلك صرح الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد" قائلاً: "إن إيران لن تتراجع عن حقها في تطوير الطاقة النووية"^(٤١).

ووصف الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) إيران بالخطر الذي يهدد المنطقة، وأبدى انزعاجه من وجود دولة دينية "إيران" تسعى إلى تطوير الأسلحة النووية، وأن هدفها الرئيسي هو تدمير إسرائيل، وطلب من الكونغرس تخصيص (٧٥) عبر تشريع قانون "دعم حرية إيران" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتضمن عقوبات على الكيانات أو الدول التي تقدم بضائع أو خدمات لبرامج الأسلحة الإيرانية، كما فرض قرار مجلس الأمن الدولي القرار المرقم (١٧٣٧) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حظر توريد



التكنولوجيا والمواد المتصلة بالطاقة النووية، وتجميد أصول الأفراد والشركات ذات الصلة ببرنامج التخصيب الإيراني^(٤٢)، وهذه العقوبات تأكدت خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

وانتهجت الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" (Barack Obama) في العام ٢٠٠٩، إزاء إيران سياسة الابتعاد عن القوة العسكرية والعزلة الدولية في نهج وسطي يجمع بين العزلة وتغيير النظام، وبين سياسة الانخراط المتضمنة استخدام المحفزات للتأثير على إيران عن طريق معارضة أي ضربة عسكرية إسرائيلية ضد المواقع النووية الإيرانية، واستخدام الدبلوماسية عن طريق المفاوضات، والعودة إلى الحوار مع إيران ضمن إطار إقليمي دولي^(٤٣).

وتقبلت الولايات المتحدة واقع المفاوضات مع إيران نتيجة لجملة من الأسباب، أهمها: تفضيل الخيار الدبلوماسي لإدارة الرئيس "باراك أوباما"، لأن الخيار العسكري قد ينمي عزيمة إيران في إكمال وتطوير برنامجها النووي، فضلاً عن المعاناة الاقتصادية الأمريكية باسم "أزمة الرهن العقاري"، وتزايد مخاوف الدول الغربية من خطر أنتشار السلاح النووي لدى دول معادية^(٤٤)، كذلك أنتشار المنشأة النووية الإيرانية في مناطق واسعة ومنقرقة وسرية يصعب استهدافها، وصعوبة تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من العقوبات على إيران، بسبب معارضة روسيا والصين، فضلاً عن تنامي قدرات إيران العسكرية بمختلف صنوفها وأشكالها التقليدية وغير التقليدية، وتزايد نفوذها في الشرق الأوسط عن طريق دعم الجماعات الإسلامية في لبنان، سورية، اليمن، وغزة، والقلق من احتمال قيام إيران بأغلاق خليج عدن ومضيق باب المندب ومضيق هرمز أمام حركة الملاحة الغربية^(٤٥).

وبناء عليه، توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق نووي مع إيران باسم "١+٥" في تموز/يوليو ٢٠١٥، ويضم كل من "الصين، روسيا، أمريكا، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا"، وتضمن الاتفاق رفع العقوبات الدولية عن إيران، مقابل تخلي إيران عن الجانب العسكري من برنامجها النووي.



يتضح مما سبق أن الحدث الأبرز ضمن متغيرات السياسة الأمريكية إزاء إيران هو موقف الإدارات تجاه الملف النووي الإيراني، لا سيما التحول من استراتيجية التهيب والعقوبات إلى استراتيجية الترغيب، إذ الركون إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق يعد وفق منظور إيران من أهم الاتفاقيات التي أخرجتها من الحصار وعودة النشاطات المصرفية والتجارية، واستيراد وتصدير البضائع وبيع النفط، فضلاً عن تعزيز الطاقة النووية الإيرانية السلمية التي عززت قدراتها الاقتصادية والأمنية.

الفرع الثاني: تحرك الإدارة الترامبية تجاه الملف النووي الإيراني

إن موقف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إزاء الملف النووي الإيراني اتسم بالحدة، واصفاً إياه "بالاتفاق الاسوأ"، وبأنه "أغبي صفقة على الإطلاق"، وحدد ثلاث نقاط للتعامل مع إيران، وأشار المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "مارك تونر" (Mark Toner) بأنه بإمكان أي طرف الانسحاب اتفاق دول (5 + 1) مع إيران في العام 2015، بغية ضمان عدم حيازة الأخيرة للسلاح النووي، وهي^(٤٦):

أولاً: إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران إذ وصفه "دونالد ترامب" بالاتفاق "الكارثي".

ثانياً: إيقاف المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة نحو حالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها.

ثالثاً: تفكيك شبكة إيران الإرهابية العالمية على حد وصف "دونالد ترامب".

إن رفض الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" للاتفاق النووي مع إيران يعود إلى مجموعة من الأسباب، أبرزها^(٤٧):

أولاً: عدم تحقيق المصالح الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، إذ لم تستعد الشركات النفطية الأمريكية من رفع العقوبات، وإنما استقادت الشركات الأوروبية والروسية.

ثانياً: إن التراجع عن الاتفاق يلزم النظام الإيراني بتغيير سلوكه والعودة إلى طاولة الحوار.

ثالثاً: إن الاتفاق النووي يضر بأمن إسرائيل وشركاء أمريكا، ويهدد سياسة التحالفات الإقليمية القوية.



رابعاً: إن الاتفاق أبرم بموجب مرسوم رئاسي ولم يعرض على الكونجرس مما يؤكد وجود معارضة عليه.
خامساً: أكد الرئيس "دونالد ترامب" عدم جدوى الاتفاق النووي طالما أن إيران مستمرة في تجارب الصواريخ، وتدعم الجماعات المتشددة وتنتهك حقوق الإنسان.

سادساً: تجاهل الاتفاق النووي السلوك الإيراني الإقليمي، وصواريخ إيران الباليستية، وإعطائها جدول زمني يمكنها من تطوير قدراتها، فضلاً عن إلى خروج إيران من العزلة، وقطع الإجماع الدولي ضدها^(٤٨).

لهذا أعلن الرئيس "دونالد ترامب" انسحابه من الاتفاق مع إيران في أيار/مايو ٢٠١٨، وحدد أسبابه بالعزم على منع النظام الإيراني من تمويل الإرهاب، وتخصيب اليورانيوم للوصول إلى العتبة النووية، كما وضعه لائحة عقوبات اقتصادية ضد إيران والدول التي تساعدها، واعتبار أموال إيران أصول مجمدة^(٤٩).

إن قرار الانسحاب وضع المجتمع الدولي في حرج فقد وجدت الدول الموقعة على الاتفاق النووي نفسها مضطرة للدفاع عن مصالحها، والعمل من أجل الحيلولة دون وقوع حرب تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، إذ أعلنت الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" (**Federica Mogherini**) رداً على مطالب وزير الخارجية الأمريكي السابق "مايك بومبيو" (**Michael Pompeo**) قائلة: "ليس هناك بديل عن الاتفاق النووي مع إيران"^(٥٠).

وجاء الموقعين الروسي والصيني رافضاً للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي كونه يشكل نجاحاً دبلوماسياً ينبغي الحفاظ عليه، واتسم الموقف الإيراني باستخدام سياسة ضبط النفس واحتواء المواقف للحيلولة دون تحويل الأحداث إلى أزمة، وأصر الرئيس الإيراني السابق "حسن روحاني" على إعطاء فرصة للدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق بتقديم ضمانات تؤمن حقوق إيران حتى تقنعها على الاستمرار بالتزامها بالاتفاق كونه أفضل من الانسحاب من الاتفاق النووي.



يتضح مما سبق أن الملف النووي الإيراني أخذ حيزاً واسعاً من السياسة الخارجية الأمريكية وصولاً إلى توقيع الاتفاق النووي "٥ + ١" في العام ٢٠١٥، لكن الترامبية القائمة على الاعتداد بالذات والشعبوية العشوائية دفعت الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى الانسحاب من الإرادة التي حققت التوافق الدولي حيال أزمة الملف النووي الإيراني الطويلة الأمد، الأمر الذي أفقد الولايات المتحدة مصداقيتها في المحافل الإقليمية والدولية، وكشف عن عمق التدخلات الإسرائيلية في الإدارة الأمريكية الترامبية.

الخاتمة:

تعد مرحلة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من مراحل الترقب السياسي التي امتازت بالتطرف المعاملات على مستوى السياسة الخارجية، إذ تصدرت الترامبية المشهد العالمي على اعتبارها عقيدة سياسية اكتسبت من الشخصية الانفرادية للرئيس، وأصبحت "الترامبية" أكثر من مجرد رؤية فردية، وبات عقيدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تشكل سلوك وأسلوب التعامل الأمريكي في مجمل القضايا الداخلية والخارجية، وفي ضوء التأييد الشعبي الواسع أصبحت "الترامبية" ذات قوة وتأثيراً تجاوز حدود الولايات المتحدة، وأخذت من أعلاء الشأن القومي وسيلة للديمومة والانتشار.

الاستنتاجات:

١- إن الإستراتيجية "الترامبية" للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" التي اتخذت من الشعارات القومية أداة لتثبيت دعائمها لم تقتصر على السياسة الداخلية فحسب، وإنما انسحبت على مجمل النظام الليبرالي الحر وقيادة الولايات المتحدة للقضايا الدولية، فقد تحولت السياسة الأمريكية من مرحلة القيادة والدفاع عن المسائل التي تهم المجتمع الدولي، إلى مرحلة تحقيق المنافع وفق رؤية براغماتية غاية في الاقصاء، وشملت التمييز العنصري، وحقوق اللاجئين، واعتبار روسيا والصين أعداء ومنافسين.

٢- اتخذ الرئيس "دونالد ترامب" ذريعة عدم الثقة بالنظام الإيراني أداة للانسحاب من الاتفاق النووي الذي



عقد بإرادة المجتمع الدولي، وأصر على إطلاق حزمة من العقوبات الاقتصادية التي أضرت بالمكانة الإيرانية، وشملت تجميد الأموال والأصول الإيرانية في البنوك الأمريكية والغربية، كما رفضت الولايات المتحدة قيام إيران بأي دور إقليمي مؤثر كونه يهدد المصالح الأمريكية - الإسرائيلية، ويقوض الجهود الأمريكية لإنهاء ملف القضية الفلسطينية، وفي المقابل بقيت إيران تتقرب بحذر السياسة "الترامبية" التي افتقدت إلى التوازن في المواقف والتصريحات والداعمة لإجراء التغيير في النظام السياسي الإيراني.

الهوامش:

- (١) Paul J.J. Welfens, The Global Trump: Structural US Populism and Economic Conflicts (١) 29. P. 2019, with Europe and Asia, Springer International Publishing, New York,
- (٢) سعيد رفعت، ظاهرة ترامب وتأثيراتها الدولية والإقليمية والعربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، العدد ١٧٠، صيف، ٢٠١٧، ص ٥.
- (٣) Sebastião C. Velasco e Cruz, The United States in a Troubled World: Essays in (٣) 150. P. 2021, Interpretation, Springer International Publishing, New York,
- (٤) طارق الشامي، مستقبل الترامبية بعد خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والخمسون، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، كانون الثاني/يناير، ٢٠٢١، ص ١٤٨.
- (٥) Reconciling Power, Justice and Meta :Nayef R.F. Al – Rodhan, 21st – Century Statecraft(٥) 542. P. 2022, – Geopolitical Interests, Lutterworth Press, London,
- (٦) The White House, National Security Strategy of the United States of America, Washington, (٦) 1 – 55. P. DC, December, 2017,
- (٧) محمد كمال، ترامب ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد ٥٤، العدد ٢١٥، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٩، ص ٩٠.



- Paul James, Globalization Matters: Engaging the Global in Manfred B. Steger and (٨)
204. P. Unsettled Times, Cambridge University Press, England, 2019,
(٩) كاس مودة وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبية، ترجمة: سعيد بكار ومحمد بكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ٣١.
(١٠) فرانك ستغل وديفيد ماكdonald وديريك نابرز، الشعبية والسياسة العالمية: سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود، ترجمة: محمد حمشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص ٨٠، ٨١.
153. P. Kailash Puri, Donald Trump: Born to Win, Swastika Publishers, India, 2024,(١١)
(١٢) آية بدر، تحديات ما بعد ترامب ... مستقبل الشعبية الأمريكية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٨٣، تموز/يوليو، ٢٠٢١، ص ١٦.
(١٣) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٦٣.
(١٤) سعيد رفعت، التراجع الأمريكي واحتمالات الانسحاب من المنطقة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، العدد ١٧٧، ربيع، ٢٠١٩، ص ٩.
(١٥) عمرو عبد العاطي، جدل حول ضرورات إنهاء الحروب الأمريكية اللانهائية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الحادية والخمسون، المجلد ٥٠، العدد ٢٢٠، نيسان/أبريل، ٢٠٢٠، ص ٢٥٨.
(١٦) سامي السلامي، ترامب والحلفاء .. تعظيم المكاسب الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد ٥٤، العدد ٢٥١، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٩، ص ٩٢، ٩٣.
Jerry Haar, Globalization, Competitiveness, and Governability The Ricardo Ernst and (١٧)
Three Disruptive Forces of Business in the 21st Century, Springer International Publishing,
44. P. New York, 2019,
Aaron Ettinger, Trump's National Security Strategy: America First Meets The (١٨)
Establishment, International Journal, Ottawa, Vol. 73, No. 3, 2018, P. 474 – 483.



- (١٩) طحشي بلقاسم، "صفقة القرن: بين الواقع والمتوقع"، الشرق الأوسط في ظل أجدات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليله للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، بإشراف مجموعة مؤلفين، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص ١٨.
- (٢٠) يحيى سعيد قاعود وعلاء عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٧: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، مجلة قراءات استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد ٢٠، ٢٠١٨، ص ٣٩.
- The White House, cit, op.(٢١)
- Rahul Nath Choudhury, The China – US Trade War and South Asian Economies, Taylor (٢٢)
& Francis, England, 2021, P. 238.
- (٢٣) عبد الله بن محمد العمري، موسوعة العمري في الأرض والفضاء، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٢٤، ص ٣٨، ٣٩.
- (٢٤) يحيى سعيد قاعود وعلاء عامر الجعب، المرجع السابق، ص ٥٠ - ٥٣.
- T. Hamid Al – Bayati, Donald Trump's New World Order: U.S. Credibility, Reputation, (٢٥)
and Integrity, Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc, London, 2020, P. 75.
- (٢٦) علي الجرباوي، استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون، صحيفة الأيام الفلسطينية، القدس، السنة الثالثة والعشرون، العدد ٧٩٤٠، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٨، ص ٢٩.
- (٢٧) مهند حميد مهدي، صعود اليمين الشعبوي الأمريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٣، ص ١٤٠ - ١٤٥.
- (٢٨) يحيى سعيد قاعود وعلاء عامر الجعب، المرجع السابق، ص ١٢٥.
- (٢٩) عمر عبد العاطي، مأزق النظام الدولي الليبرالي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد ٥٤، العدد ٢١٢، نيسان/أبريل، ٢٠١٨، ص ٢٧٦.
- The White House, cit, op.(٣٠)
- (٣١) عبد الجواد عمر، العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد، المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، رام الله، ٢٠١٧، ص ١٤.



- (٣٢) يحيى سعيد قاعود وعلاء عامر الجعب، المرجع السابق، ص ٦٣.
- (٣٣) ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٦.
- (٣٤) جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٢.
- (٣٥) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٣.
- (٣٦) علي فائز وكريم سجاديور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٦١.
- (٣٧) أحمد مختار جمال، استراتيجة إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٢٦، ٢٠٠٦، ص ٢٩ - ٣١.
- (٣٨) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٣.
- (٣٩) رياض الراوي، البرنامج النووي وأثره على الشرق الأوسط، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٦٣ - ٦٥.
- (٤٠) عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، مركز زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٧.
- (٤١) فايق حسن جاسم، التقارب والنفرة لقوى المنطقة على خلفية الاتفاق النووي الإيراني، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الرابعة، العددان ١٥ - ١٦، صيف - خريف، ٢٠١٥، ص ٤٤.
- (٤٢) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤٠١.
- (٤٣) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: "إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ٢٠٨.
- (٤٤) عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص ٥٩.
- (٤٥) هيلاري كلينتون، مذكرات هيلاري كلينتون: خيارات صعبة، ترجمة: مي سمير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢١٠.



(٤٦) بن زكورة محمد الخيل، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب .. السعودية وإيران"، الشرق الأوسط في ظل أجنادات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليله للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(٤٧) شكلاط ويسام، "السياسة الخارجية الأمريكي في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط، بين الثابت والمتغير"، المرجع نفسه، ص ١٩٩.

(٤٨) منال الريني، الاتفاق النووي الإيراني بعد عامين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والخمسون، المجلد ٥٢، العدد ٢١٠، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٧، ص ١٣٨.

(٤٩) محمد الشراوي، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟، مركز الجزيرة للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص ٣.

(٥٠) محمد السعيد إدريس، قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والخمسون، المجلد ٥٣، العدد ٢١٣، تموز/يوليو، ٢٠١٨، ص ١٦٤.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. إبراهيم عبد العزيز شيجا، النظم السياسية: الدول والحكومات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٢. رياض الراوي، البرنامج النووي وأثره على الشرق الأوسط، دار الأوتل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.
٣. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
٤. طحشي بلقاسم، "صفقة القرن: بين الواقع والمتوقع"، الشرق الأوسط في ظل أجنادات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليله للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، بإشراف مجموعة مؤلفين، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧.
٥. عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، مركز زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٢.
٦. عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: "إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.



٧. عبد الجواد عمر، العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد، المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، رام الله، ٢٠١٧.
٨. عبد الله بن محمد العمري، موسوعة العمري في الأرض والفضاء، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٢٤.
٩. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥.
١٠. علي فائز وكريم سجادبور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤.
١١. فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٢.
١٢. محمد الشرقاوي، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟، مركز الجزيرة للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٨.
١٣. مهذب حميد مهدي، صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٣.
- ثانياً: المراجع المترجمة
١. جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
٢. ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨.
٣. شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيجا، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.
٤. فرانك ستغل وديفيد ماكdonald وديرك نابرز، الشعبية والسياسة العالمية: سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود، ترجمة: محمد حمشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢.
٥. كاس مودة وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبية، ترجمة: سعيد بكار ومحمد بكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠.



٦. هيلاري كلينتون، مذكرات هيلاري كلينتون: خيارات صعبة، ترجمة: مي سمير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
- ثالثاً: الدوريات
١. أحمد مختار جمال، استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٢٦، ٢٠٠٦.
٢. آية بدر، تحديات ما بعد ترامب ... مستقبل الشعوب الأمريكية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٨٣، تموز/يوليو، ٢٠٢١.
٣. سامي السلامي، ترامب والحلفاء .. تعظيم المكاسب الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد ٥٤، العدد ٢٥١، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٩.
٤. سعيد رفعت، التراجع الأمريكي واحتمالات الانسحاب من المنطقة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، العدد ١٧٧، ربيع، ٢٠١٩.
٥. سعيد رفعت، ظاهرة ترامب وتأثيراتها الدولية والإقليمية والعربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، العدد ١٧٠، صيف، ٢٠١٧.
٦. طارق الشامي، مستقبل الترامبية بعد خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والخمسون، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، كانون الثاني/يناير، ٢٠٢١.
٧. علي الجرباوي، استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون، صحيفة الأيام الفلسطينية، القدس، السنة الثالثة والعشرون، العدد ٧٩٤٠، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٨.
٨. عمر عبد العاطي، مأزق النظام الدولي الليبرالي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد ٥٤، العدد ٢١٢، نيسان/أبريل، ٢٠١٨.
٩. عمرو عبد العاطي، جدل حول ضرورات إنهاء الحروب الأمريكية اللانهائية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الحادية والخمسون، المجلد ٥٠، العدد ٢٢٠، نيسان/أبريل، ٢٠٢٠.



١٠. فايق حسن جاسم، التقارب والنفرة لقوى المنطقة على خلفية الاتفاق النووي الإيراني، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الرابعة، العددان ١٥ - ١٦، صيف - خريف، ٢٠١٥.
١١. محمد السعيد إدريس، قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والخمسون، المجلد ٥٣، العدد ٢١٣، تموز/يوليو، ٢٠١٨.
١٢. محمد كمال، ترامب ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد ٥٤، العدد ٢١٥، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٩.
١٣. منال الريني، الاتفاق النووي الإيراني بعد عامين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والخمسون، المجلد ٥٢، العدد ٢١٠، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٧.
١٤. يحيى سعيد قاعود وعلاء عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٧: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، مجلة قراءات استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد ٢٠، ٢٠١٨.
- رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Aaron Ettinger, Trump's National Security Strategy: America First Meets The Establishment, International Journal, Ottawa, Vol. 73, No. 3, 2018.
2. Kailash Puri, Donald Trump: Born to Win, Swastika Publishers, India, 2024.
3. Manfred B. Steger and Paul James, Globalization Matters: Engaging the Global in Unsettled Times, Cambridge University Press, England, 2019.
4. Nayef R.F. Al – Rodhan, 21st – Century Statecraft: Reconciling Power, Justice and Meta – Geopolitical Interests, Lutterworth Press, London, 2022.
5. Paul J.J. Welfens, The Global Trump: Structural US Populism and Economic Conflicts with Europe and Asia, Springer International Publishing, New York, 2019.



6. Rahul Nath Choudhury, The China – US Trade War and South Asian Economies, Taylor & Francis, England, 2021.
7. Ricardo Ernst and Jerry Haar, Globalization, Competitiveness, and Governability The Three Disruptive Forces of Business in the 21st Century, Springer International Publishing, New York, 2019.
8. Sebastião C. Velasco e Cruz, The United States in a Troubled World: Essays in Interpretation, Springer International Publishing, New York, 2021.
9. T. Hamid Al – Bayati, Donald Trump's New World Order: U.S. Credibility, Reputation, and Integrity, Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc, London, 2020.
10. The White House, National Security Strategy of the United States of America, Washington, DC, December, 2017.



